ملاحظة دراسية: تستغرق دراسة هذه الوحدة 3 ساعات تقريباً.

الوحدة 12: الملكية الفكرية والتنمية

النتائج التعليمية

ينبغي بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على:

1. أن تشرح في 100 كلمة لماذا لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي.
2. أن تسرد تلك الجوانب التنموية الموجودة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي.
3. أن تشرح في 500 كلمة تقريباً كيف يمكن صياغة قوانين الملكية الفكرية لتشجيع التنمية.
4. أن تذكر ثلاثة أمثلة على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية التي تُشجّع التنمية.
5. أن تصف في 100 كلمة تقريباً دور الويبو في التنمية.
6. أن تعرف أجندة الويبو بشأن التنمية ومبادئها.
7. أن تُحدِّد أكثر فئة من أجندة التنمية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية معينة.
8. أن تشرح طبيعة الولاية التي تضطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.
9. أن تذكر ثلاثة أمثلة مُحدَّدة على مشاريع ناشئة عن أجندة التنمية.
10. أن تذكر مثالين على الطريقة التي "تُعمَّم" بها أجندة التنمية على عمل الويبو.

ما هي التنمية؟

التنمية مفهومٌ واسعٌ يصعب تحديده، ولكن من المهم أن نفهمه لأنه من الأهداف الرئيسية لأنظمة الملكية الفكرية العالمية ولكثير من أنظمة الملكية الفكرية المحلية. وكانت التنمية فيما مضى لا تختلف عن التحديث والنمو الاقتصادي. بل إن كثيراً من الخبراء في الماضي كانوا يعتبرون هاتين السمتين هدفاً أساسياً للتنمية الدولية ومؤشراً لها.

وفي الآونة الأخيرة، قُدِّر النمو الاقتصادي حق قدره، ليس من أجل النمو الاقتصادي في حد ذاته، بل لأنه يُيسِّر حرية الإنسان. وأطلق بعض الخبراء على ذلك اسم "نهج القدرات" لتحقيق التنمية، منهم الخبير الاقتصادي أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل والفيلسوفة الشهيرة مارثا نوسباوم وغيرهما. فالنمو الاقتصادي يمكن أن يُوفِّر للناس مزيداً من المال، ومن ثمَّ مزيداً من حرية الاختيار في حياتهم. ولكن تلك الحرية لا جدوى لها من دون القدرة على التمتع بصحة جيدة، وأمن غذائي، وبيئة نظيفة، وتعليم جيد، وثقافة وفنون نابضة بالحياة، وهلم جرا. وترتبط الملكية الفكرية بكل هذه الأمور الأساسية، بطريقة أو بأخرى.

ما أهمية الملكية الفكرية في التنمية؟

إن وجود نظام جيد التوازن لمنح حقوق الملكية الفكرية واستغلالها عاملٌ من عوامل النمو الاقتصادي؛ لأنه يُشجِّع على الاستثمار والتجارة، بل إن ذلك النظام يمكن، إذا صُمِّم واستُخدم على نحو ملائم، أن يساعد على ازدهار الإبداع الثقافي، وأن يُثقِّف الناس أو القوى العاملة، وأن يدفع عجلة الابتكار التكنولوجي لتحسين الصحة والتغذية، وأن يحقِّق منافع اجتماعية أخرى أيضاً.

والملكية الفكرية في حد ذاتها لا تساعد بالضرورة على التنمية ولا تعوقها. وما يُحدِّد إن كانت الملكية الفكرية مجدية في تحقيق الأغراض التنموية أم لا هو كيفية صياغة القوانين والسياسات والممارسات واستخدامها في شتى البلدان. فمواطن المرونة الموجودة في المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعرَّفت عليها في وحدات سابقة يمكن أن تُسهِّل التنمية؛ لأن البلدان يمكن أن تستخدمها على نحوٍ يُمكِّنها من انتهاج سياساتها العامة الخاصة بها، سواء في مجالات معينة مثل الحصول على المنتجات الصيدلانية (من خلال الترخيص الإجباري في بعض الظروف مثلاً) أو حماية تنوعها البيولوجي (بالبراءات أو بنظام فريد آخر)، أو، على وجه أعمّ، في تهيئة ظروف الاقتصاد الكلي والجزئي والظروف المؤسسية التي تدعم التنمية.

على سبيل المثال، قد ترغب بعض البلدان في أن تكون المصنفات الثقافية متاحةً على نطاق واسع في الملك العام في أقرب وقت ممكن، من أجل السماح للآخرين بالانتفاع بالمواد بحرية، ولذلك تلتزم هذه البلدان بالمدة المعيارية لحماية حق المؤلف المنصوص عليها في اتفاقية برن واتفاق تريبس وهي 50 سنة بعد وفاة المؤلف. وربما ترغب بلدان أخرى في توفير مزيد من العائدات لصناعاتها الثقافية لفترة أطول، فتقوم تلك البلدان بزيادة مدة الحماية لتكون طوال حياة المؤلف بالإضافة إلى 70 عاماً بعد وفاته.

أما فيما يتعلق بالبراءات، فقد تعلَّمت في وحدة سابقة أن اتفاق تريبس يُوحِّد موضوع الحماية؛ فالبراءات يجب أن تكون متاحةً لأي اختراعات في جميع المجالات التكنولوجية التي تستوفي معايير الجدة والقدرة على الابتكار والنفع. ولكن يوجد أيضاً قدر من المرونة؛ فيجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية استبعاد بعض الاختراعات من الحماية إذا كان ذلك ضرورياً، على سبيل المثال، للحفاظ على بنية المجتمع المدني، أو "لحماية النظام العام" على حد التعبير المذكور، أو لأسباب تتعلق بحماية النظام الأخلاقي، أو حماية حياة الإنسان أو النبات أو الحيوان أو حماية البيئة. ولذلك رغم أن الاختراعات "البيولوجية في معظمها" التي نتجت عن تدخل بشري فقط يمكن حمايتها بموجب براءات، يُثار نقاش على نطاق عالمي – ليس في البلدان النامية فقط، بل أيضاً في أماكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية – بشأن ما إذا كانت الجينات البشرية أو الحيوانية أو النباتية، على سبيل المثال، ينبغي أن تكون قابلة للحصول على براءة. ويتميز اتفاق تريبس أيضاً بالمرونة بشأن حماية الكائنات الحية الأعلى لدرجة أنها تستوفي معايير الحصول على براءة، مثل النباتات والحيوانات، لكنه يسمح أيضاً بوسائل أخرى مثل نظام على غرار حقوق مستولدي النباتات. وربما يتوقف اختيار البلد لأي من هذه الخيارات المرنة على مجموعة متنوعة من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وعلاوةً على ذلك، يُسمح للبلدان بأن تُصدر تراخيص إجبارية في بعض الظروف، لضمان الحصول على بعض الاختراعات المهمة المحمية، مثل المستحضرات الصيدلانية. وقد استُخدم هذا الإجراء، على سبيل المثال، لتوفير إمكانية الحصول على الأدوية في بلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وغانا.

ولا يُعتبر الترخيص الإجباري عادةً الخيارَ الأول لأي بلد يحاول توفير الأدوية. ويشير اتفاق تريبس إلى أنه ينبغي اتخاذ خطوات معينة قبل إصدار ترخيص إجباري، بما في ذلك محاولة إجراء مفاوضات طوعية. ولا ينطبق ذلك الاقتراح في جميع الحالات، مثل حالات الطوارئ الوطنية أو الضرورة القصوى أو الاستخدامات العامة غير التجارية. على سبيل المثال، أصدرت تايلند في عام 2006 ترخيصاً إجبارياً لإحدى مؤسساتها الحكومية من أجل إنتاج أدوية جنيسة لمكافحة الإيدز، دون الرجوع أولاً إلى صاحب البراءة، وهو شركة ميرك. وحاولت تايلند في السنوات اللاحقة أن تتفاوض مع أصحاب براءات أدوية مضادة للسرطان *قبل* إصدار تراخيص إجبارية، لكنها لم تُوفَّق في تلك المفاوضات. وأُجريت أيضاً مفاوضات طوعية

وجيزة في كندا قبل أن يصدر مؤخراً ترخيص إجباري لشركة كندية لتصدير أدوية جنيسة لمكافحة الإيدز إلى رواندا، التي كانت تفتقر إلى القدرة على إنتاج الأدوية بنفسها.

وكانت الأحكام التي تتناول الترخيص الإجباري محل تركيز إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2001 بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. وأدى ذلك الإعلان لاحقاً إلى مزيد من المرونة، لا سيما للبلدان التي لا تستطيع عادةً تصنيع المستحضرات الصيدلانية محلياً (مثل رواندا)، فتعتمد على استيرادها من بلدان أخرى. ومدد هذا الإعلان أيضاً الموعد النهائي المحدد لكي تقوم البلدان الأقل نمواً بتوفير الحماية للمستحضرات الصيدلانية بموجب براءات حتى عام 2016 على الأقل. ولذلك إذا كان أحد البلدان الأقل نمواً لا يمتلك قدرة تصنيعية، وكان الدواء غير محمي بموجب براءة في ذلك البلد، فلن توجد حاجة إلى ترخيص إجباري.

ولمعرفة المزيد عن كيفية تطبيق التراخيص الإجبارية في مجال الصحة العامة، يمكنك استعراض هذا الموقع الإلكتروني من منظمة التجارة العالمية، التي تتعاون معها الويبو تعاوناً وثيقاً بشأن قضايا الملكية الفكرية:
http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/public_health_faq_e.htm

سؤال التقييم الذاتي رقم 1

(1)متى كانت مرونة السماح بالترخيص الإجباري متاحةً لأول مرة في اتفاق تريبس؟

(2)بأي شيء كان يتعلق الحكمان الناتجان عن اتفاق الدوحة في نوفمبر 2001؟

إجابة سؤال التقييم الذاتي رقم 1

(1) منذ بداية اتفاق تريبس في عام 1995.

(2) كان الحكمان يتعلقان بالبلدان الأقل نمواً والمقاطعات التي ليس لديها قدرة إنتاجية.

ملاحظة: بالإضافة إلى ذلك، لا يتعين على البلدان الأقل نمواً أن تجعل البراءات متاحة للمستحضرات الصيدلانية حتى عام 2016. ويجوز للبلدان الآن، في ظل ظروف خاصة، تصدير المستحضرات الصيدلانية المُنتجة بموجب ترخيص إجباري إلى بعض البلدان الأخرى التي تفتقر إلى القدرة على الإنتاج المحلي.

ليست البلدان وحدها هي التي يمكن أن تستفيد من النُهُج المرنة المتبعة في حماية الملكية الفكرية، فالشركات الخاصة والمؤسسات العامة مثل الجامعات تستطيع إدارة الملكية الفكرية بمرونة أيضاً. على سبيل المثال، ربما ترغب بعض الشركات أو المؤسسات في حماية منتجاتها لأجل غير مسمى كأسرار تجارية، بدلاً من الكشف عن تفاصيل اختراع ما لعامة الناس في مقابل الحماية بموجب براءة استئثارية لمدة 20 عاماً.

وربما تقوم تلك الشركات أو المؤسسات التي تختار الحماية بموجب براءة بتصنيع المنتج وبيعه بنفسها، مما يُضيف قيمة اقتصادية إلى المنظمة ويجلب منتجات وخدمات جديدة إلى السوق أو قد تتعاون مع شركاء ليتبادلو معاً تراخيص حقوق الملكية الفكرية من أجل جني ثمار التعاون، مثل النفاذ إلى تكنولوجيات تكميلية أو أسواق جديدة. ويمكن أن يكون التعاون من خلال ترخيص البراءات خياراً جذاباً بصفة خاصة للحكومة والجامعات وشركات القطاع الخاص في البلدان النامية، التي ربما لا تمتلك حتى الآن القدرة على البحث والتطوير أو لا تملك إمكانية النفاذ إلى موارد علمية وتقنية لاستغلال الابتكارات تجارياً بمفردها.

لنأخذ حالة الحصول على الأدوية مرة أخرى كمثال توضيحي ملموس. إن طرق العلاج الأكثر فعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، على سبيل المثال، غالباً ما تنطوي على مزيج من منتجات مختلفة كثيرة، والبراءات الخاصة بتلك المنتجات تملكها شركات مختلفة كثيرة في أرجاء العالم. ولمعالجة بعض قضايا المنافسة والتنسيق التي تنطوي عليها تراخيص الملكية الفكرية، أنشأت مجموعةٌ من الشركاء "مجمع براءات الأدوية" الذي يجمع تراخيص البراءات "تحت سقف واحد". وإدارة الملكية الفكرية على هذا النحو يمكن أن تساعد على إيجاد مصادر دخل جديدة للشركات المشاركة، وتخفيض تكاليف توفير هذه الأدوية، وتحسين صحة ومعيشة الملايين من الناس وهو الأهم. ويمكنك معرفة المزيد عن هذه الطريقة التي يمكن بها لسياسات الملكية الفكرية وممارساتها أن تُسهِّل التنمية على الموقع الإلكتروني التالي: www.medicinespatentpool.org.

سؤال التقييم الذاتي رقم 2

ألقِ نظرة على الأسئلة المتكررة على موقع مجمع براءات الأدوية ثم أجب عن السؤال التالي.

لماذا ينبغي للشركات الهادفة إلى الربح أن تنضم إلى المجمع؟

إجابة سؤال التقييم الذاتي رقم 2

السؤال المتكرر رقم 13 على الموقع يقدم الإجابة.

تثير الأمثلة المذكورة قضايا مهمة يجب أن ينظر فيها واضعو السياسة العامة. ويمكن أن يستفيد أيضاً القطاع الخاص – بما في ذلك الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وأصحاب المشروعات الناشئون – من النظر إلى حقوق الملكية الفكرية نظرةً إنمائية التوجه. فاستخدام حقوق الملكية الفكرية لإيجاد قيمة مشتركة بين الشركات والمجتمعات يمكن أن يؤدي إلى نمو الأسواق وإنشاء مؤسسات جديدة، خاصةً على المستوى العالمي.

إن التفكير في الملكية الفكرية والتنمية ليس أمراً واجباً على البلدان النامية أو البلدان الأقل نمواً فحسب، فجميع البلدان تواجه نفس المسائل الأساسية الخاصة بتحقيق توازن مناسب بين شتى الأهداف ذات الصلة. وبالمثل، يتعين على جميع الشركات أن تفكر في دور الملكية الفكرية في خطط أعمالها كي تغتنم الفرص التجارية الجديدة على المديين القريب والبعيد.

WIPO FOR OFFICIAL USE ONLY

والآن اِقضِ بعض الوقت في التفكير في السؤال التالي من وجهة نظرك.

سؤال التقييم الذاتي رقم 3: ما جوانب الملكية الفكرية والتنمية الأكثر أهمية لبلدك، أو لمؤسستك؟

اِقضِ نحو 5 دقائق في التفكير في ذلك. ربما تكون بالفعل على دراية واسعة بالنشاط الاقتصادي الرئيسي لبلدك أو لديك خبرة في اختراع أشياء مفيدة في بلدك. ربما يكون بعضكم نشطاً في قطاع خدمي أو في فنون أو أوجه أداء أو أعمال تجارية. فحاول أن تفكر في الأشياء التي ترى أنها مهمة لبلدك. ربما قد ترغب أيضاً في تسجيل أفكارك في المكان المخصص لذلك أدناه.

اعرض أفكارك هنا:

لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة لهذا السؤال. فالنقطة الأساسية هي أن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن توفر فوائد مختلفة في شتى السياقات، وهذا يتوقف على أهدافك. والقوانين والسياسات والممارسات المحلية المناسبة لبلد ما أو لشركة ما قد لا تكون مناسبة لبلد آخر أو لشركة أخرى. ويجب أن يقرر الناس لأنفسهم ما يريدون أن يقوم به نظام الملكية الفكرية، ومن ثم يتوصلون إلى التوازن المناسب لتحقيق تلك الأهداف.

ما دور الويبو؟

إن التنمية من صميم اختصاص الويبو. فحينما تأسست المنظمة، كان دورها يتمثل في "تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم". وحينما أصبحت وكالةً متخصصةً تابعة للأمم المتحدة في منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان هذا الدور يرتبط بالتنمية على نحو أكثر تحديداً. وفيما بعد، كُلِّفت الويبو بتعزيز النشاط الفكري الإبداعي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية "من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ويمكن بطبيعة الحال أن يحدث ذلك بأنظمة مرنة لحماية الملكية الفكرية، كما سبق أن تعلمنا. وتقوم الويبو بتعزيز التنمية من خلال سياسة الملكية الفكرية بعدة طرائق. وبالإضافة إلى كون الويبو منتدى رائداً للتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الجديدة (بما في ذلك مواطن مرونتها)، فإنها تقوم بما يلي:

- تدير بعض أهم العمليات لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي،
- تُقدم التدريب والتعليم،
- تقدم المساعدة التقنية والتشريعية،
- تكون بمثابة مستودع لقواعد بيانات غنية بالمعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

لقد استمعت الويبو، في الماضي، إلى اقتراحات مُقدَّمة من الدول الأعضاء فيها والمنظمات غير الحكومية وغيرها لتحسين العمل في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ويرجع تاريخ بعض هذه الاقتراحات إلى عدة عقود مضت، منذ أن برزت قضية الملكية الفكرية والتنمية في ستينيات القرن العشرين. ومع ذلك، لم يكن لأي منها تأثير بقدر ما كان لمبادرة رسمية، قُدِّمت للمرة الأولى من الأرجنتين والبرازيل في عام 2004، من أجل "جدول أعمال تنمية" جديد ومُحدَّد.

أجندة التنمية

يُعتبر أجندة الويبو بشأن التنمية جزءاً من تغيرٍ في طرائق فهم الصلات التي تربط بين الملكية الفكرية والتنمية، ومن ثمَّ في طريقة ترتيب قضايا التنمية حسب الأولوية. فقد يكون ذلك، على سبيل المثال، من خلال التأكيد على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية التي يمكن أن تساعد على التنمية. ولعلكم تذكرون أننا سبق أن ذكرنا في هذه الوحدة أن التنمية لم يعد يُنظر إليها على أنها تتعلق بالنمو الاقتصادي فحسب، وأنه يزداد يوماً بعد يوم إدراك قدرة الملكية الفكرية أو عدم قدرتها على التأثير وحدها في التنمية. ولا بد من التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد شيء في أجندة التنمية يرفض فوائد حقوق الملكية الفكرية. بل على العكس من ذلك، تؤكد أجندة التنمية أن الملكية الفكرية يمكن أن تُسهل التنمية في كثير من الظروف، بل تسهلها بالفعل.

ولأن فهم هذه الظروف في السياقات المحلية والعالمية سوف يساعد البلدان والمنظمات على تصميم أنظمة الملكية الفكرية وإدارتها والانتفاع بها على نحو أفضل، يسعى أجندة الويبو بشأن التنمية إلى زيادة تعميق تفهُّم هذا الموضوع. فإدراك كلٍّ من فوائد الملكية الفكرية وتكاليفها في ضوء القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يجعل، في الواقع، الملكية الفكرية موضوعاً أكثر أهمية مما لو كان التركيز على الحماية وحدها.

على سبيل المثال، تكتسب حماية حق المؤلف أهميةً كبيرةً لفئات كثيرة من المبدعين، بمن فيهم المؤلفون وناشرو الكتب. ومن دون حماية حق المؤلف، ستزداد كثيراً صعوبة تحديد سعر النفاذ إلى الكتب وشروط النفاذ إليها، وهو ما يدعم صناعة النشر. ولكن في الوقت نفسه، ربما لا تقدم الحماية بموجب حق المؤلف الحوافز السوقية المناسبة لضمان إنتاج الكتب بطريقة في متناول جميع الناس، بمن فيهم الذين يتحدثون بلغات محلية أو الأشخاص ذوي الإعاقات الإدراكية. ويتضمن النظام الدولي لحق المؤلف آليةً – ملحق في اتفاقية برن – تسمح للبلدان بإصدار تراخيص إجبارية تجيز ترجمة الكتب إلى لغات محلية معينة. وتجرى حالياً مفاوضات بين الويبو والدول الأعضاء فيها والمنظمات غير الحكومية وغيرها بشأن اتفاق جديد رائد لنظام يمنح ذوي الإعاقات الإدراكية إمكانية النفاذ إلى المواد المحمية بموجب حق المؤلف.

يمكنك الاطلاع على ملحق اتفاقية برن المُعنون "أحكام خاصة بشأن البلدان النامية" عن طريق رابط موجود في الموارد الخاصة بهذه الوحدة. يُرجى إلقاء نظرة على الملحق عن طريق النقر على هذا الرابط: http://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/trtdocs_wo001.html.

وقد أنشأت الويبو أيضاً، من خلال *اتحاد الكتب الميسّرة* الناجم عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، موقعاً إلكترونياً مُخصَّصاً لتقديم معلومات عن النفاذ إلى مصنفات الحق المؤلف للأشخاص معاقي البصر، وعنوان هذا الموقع هو www.visionip.org.

وإيجاد التوازن المناسب بين حماية الملكية الفكرية ومواطن مرونة كهذه أمرٌ أساسيٌ لتيسير النفاذ إلى المعرفة وتحسين معيشة الناس في جميع أنحاء العالم. إنه محاولة لجعل نظام الملكية الفكرية العالمي يعمل على نحو أفضل من أجل جميع المعنيين.

إن أجندة الويبو بشأن التنمية جزءٌ من حركة أوسع لإصلاح وتحديث الإطار التجاري الدولي بأسره. وربما تكونون أيضاً على علم بما يسمى "جدول أعمال *الدوحة* بشأن التنمية"، الذي سُمِّي على اسم المدينة القطرية التي بدأت فيها الجولة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. ورغم أن "جدولي الأعمال" هاذين مختلفان، فإن التعاون مع منظمات أخرى – منها على سبيل المثال لا الحصر منظمة التجارة العالمية – بشأن قضايا متعلقة بالملكية الفكرية هو إحدى التوصيات المحددة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الويبو في الجمعية العامة لسنة 2007.

لقد بلغ العدد الإجمالي لهذه التوصيات التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الويبو 45 توصيةً، مُقسمة إلى 6 فئات. وتشكل هذه التوصيات رسمياً أجندة الويبو بشأن التنمية. وهي تهدف إلى ضمان أن اعتبارات التنمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل جميع قطاعات المنظمة، أيْ "لتعميم" التنمية داخل عمل الويبو. والتعميم يعني، على سبيل المثال، أن جميع أنشطة الويبو تضع في الاعتبار شتى الآثار المحتملة للملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية *والثقافية*. وسيكون ذلك أساسياً في تصميم وتقديم المساعدة التقنية والتعليم؛ ومن شأنه أن يؤثر في المناقشات التي تُجرى بشأن المعاهدات والاتفاقات الجديدة، وسيكون جزءاً مهماً في تقييم ما تحققه المنظمات العاملة في قضايا الملكية الفكرية من نجاح أو فشل.

وبعد أن اعتُمدت التوصيات الخمس والأربعين المرتبة في 6 فئات في الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو لعام 2007، بُذل قدر كبير من التفكير والمناقشة من أجل تنفيذها عملياً.

واتُّفق على أن ذلك سوف يحدث من خلال أنشطة وبرامج و"مشاريع" معينة، بتنسيق من قِبل شعبة جديدة في الويبو، هي شعبة تنسيق أجندة التنمية (DACD). وفي الواقع، يُعتبر إنشاء هذه الوحدة التعليمية التي تُعرِّفكم بأجندة التنمية إحدى النتائج الملموسة لأحد مشاريع التنفيذ.

وتُعتبر هذه الشعبة بمثابة أمانة للجنة الويبو الجديدة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP)، وتقوم الشعبة بتنسيق توصيات أجندة التنمية وتنفيذها وتعميمها (دمج أجندة التنمية في جميع أنشطة الويبو) داخل الويبو، وهي حلقة الوصل بين المنظمة وأصحاب المصالح الخارجيين، وتُعزِّز تحسين فهم أجندة التنمية وفوائدها.

وقبل التفصيل أكثر في "الفئات" الست لأجندة الويبو بشأن التنمية، من المهم الإشارة إلى احتفال أجندة التنمية في عام 2017 بذكراها السنوية العاشرة على اعتمادها من قبل الدول الأعضاء في الويبو. وتمخض عن تلك السنوات العشر 35 مشروعًا قدمت المساعدة في مختلف مجالات الملكية الفكرية مع ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعُمم عدد كبير من هذه المشاريع، وبالتالي أصبح البعد الإنمائي جزءًا لا يتجزأ من قطاعات الويبو المختلفة، وهو ما مكن من تحقيق نمو اجتماعي واقتصادي مستدام.

ولإعطائك مثالاً على مشروع عُمم بنجاح، فلنأخذ مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة للويبو، وهو الآن برنامج عالمي يوفر للمبتكرين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إمكانية النفاذ إلى معلومات تكنولوجية محلية ذات جودة عالية وما يرتبط بها من خدمات، مما يساعد هؤلاء المبتكرين على استغلال طاقاتهم الابتكارية واستحداث حقوقهم الخاصة بالملكية الفكرية وحمايتها وإدارتها. وكان مركز دعم التكنولوجيا والابتكار جزءًا من مشروع أجندة التنمية بشأن النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها، والذي تناول التوصية 8 من أجندة التنمية. ونُفذ المشروع على مرحلتين وعُمم بعد ذلك في العمل العادي للمنظمة، ليصل الآن عدد المراكز إلى 750 في 78 بلداً. ويُتاح التقرير السنوي لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، الذي يعرض أبرز نقاط البرنامج وخطوطه العريضة، على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4421&plang=EN

وكمثال آخر ناجح على المشاريع الشاملة لأجندة التنمية هناك مشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة المنفذ في الفترة 2009-2010. ويستند هذا المشروع إلى توصيات الفئة ألف (التوصية 7)؛ الفئة باء (التوصية 27)، والفئة جيم

(التوصية 32)، وضم مختلف قطاعات الويبو مثل البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، وغيرها. وقد نجم عن تنفيذ هذه المشاريع إجراء عدد كبير من الدراسات التي تُعد نتيجة متعارف عليه جداً في المشاريع المواضيعية لأجندة التنمية، بما في ذلك ما يلي:

- التفاعل بين الإدارات المعنية بالملكية الفكرية والإدارات المعنية بقانون المنافسة: ملخص لردود الدول الأعضاء[1]
- التفاعل بين الوكالات المعنية بالملكية الفكرية وقانون المنافسة[2]
- تحليل الإصدارات الاقتصادية/القانونية بشأن آثار حقوق الملكية الفكرية كحاجز للعبور[3]
- دراسة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما ينافي المنافسة المشروعة: الدعاوى الصورية[4]

وتشجع هذه الدراسات على تحقيق فهم أفضل لأوجه التفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وتهدف إلى تمكين واضعي السياسات ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من تحقيق فهم أفضل لأوجه التلامس بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة، والنهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية المؤيدة للمنافسة، وتوفير فرصة لتبادل التجارب والمعلومات على المستوى الوطني والإقليمي بشأن الصلات القائمة بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة.

ومنذ تنفيذه حتى الآن، يركز عمل الويبو على رصد السوابق القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية والمنافسة في الاقتصادات النامية والناشئة، مع التركيز على حق المؤلف والمنافسة في مختلف البلدان. وتتعاون الويبو في هذا الموضوع مع منظمات أخرى مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها، من خلال طرح وجهة النظر المؤيدة للمنافسة بشأن الملكية الفكرية على مجتمع الوكالات المعنية بالمنافسة.

ولا يُنقِّب هذا الدرس التمهيدي عن التفاصيل التقنية الدقيقة لجميع فئات أجندة التنمية والتوصيات ومشاريع التنفيذ. ولكنه سوف يعطيكم بعض الأمثلة على قضايا هذه المبادرة ونتائجها. وتتناول "الفئات" الست من التوصيات المواضيع العامة التالية:

- المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات (الفئة ألف).
- وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام (الفئة باء).
- نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة (الفئة جيم).
- عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر (الفئة دال).
- المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة (الفئة هاء).
- مسائل أخرى (الفئة واو).

---

[1] https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=182844 .

[2] https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=203360 .

[3] https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo_ip_sym_ge_11/wipo_ip_sym_ge_11_www_168817.pdf .

[4] https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=212643 .

المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات (الفئة ألف)

تحاول توصيات هذه الفئة أن تضمن، من بين أمور أخرى، أن تكون المساعدة التي تقدمها الويبو في قضايا الملكية الفكرية والتنمية شفافة وملبية للطلبات المحلية. فتقترح بعض توصيات الفئة البالغ عددها 14 توصية زيادة التمويل المقدم للمساعدة التقنية الموجهة نحو التنمية، ويعرض بعضها مبادئ توجيهية للتوظيف وإعداد تقارير عن أنشطة الموظفين والخبراء الاستشاريين، ويتناول بعضها علاقات الويبو بالدول الأعضاء والمنظمات الأخرى. وتوجد توصيات مُحدَّدة عن مواضيع ذات أهمية خاصة، مثل العلاقة بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، أو الفئات التي تحتاج بشدة إلى المساعدة بشأن قضايا الملكية الفكرية، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعتبر التوصية رقم 1 مثالاً جيداً على المواضيع المشمولة في هذه الفئة:

> 1- يجب أن تميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات ومنها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص فضلا عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء...

وتُنفَّذ هذه التوصية وغيرها من توصيات الفئة ألف بعدة طرائق، منها أن تُنفَّذ من خلال مشاريع مثل زيادة الشفافية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها عن أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية، http://www.wipo.int/tad/en/. وتُنشئ الويبو أيضاً فروعاً جديدةً للأكاديمية العالمية في البلدان النامية، وتدعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وكمثال على ذلك مشروع إقامة أكاديميات وطنية "ناشئة" للملكية الفكرية، والذي نُفذ كما مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، على مرحلتين وعُمم في أنشطة الويبو العادية. وتُعد مؤسسات التدريب في مجال الملكية الفكرية نتيجة مباشرة لمشروع ناجح آخر من مشاريع أجندة التنمية، والذي سيساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على إنشاء مؤسسات للتدريب على الملكية الفكرية بها الحد الأدنى من الموارد اللازمة لتلبية طلبها المتزايد على المتخصصين في الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصالح، وستركز على أهداف وأولويات وطنية محددة. ويمكنك زيارة خريطة الشبكة الافتراضية لمؤسسات التدريب في مجال الملكية الفكرية والانضمام إليها من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/academy/en/training_institutions.html#virtual_network. ويتمثل دور خريطة الشبكة الافتراضية في تيسير التعاون الإقليمي، وتشجيع الأنشطة المشتركة عبر مؤسسات التدريب باستخدام الخبرة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتكميل الدعم الدولي.

وهناك مشروع مواضيعي آخر نُفذ في إطار أجندة التنمية وهو مشروع رائد يربط السياحة والتراث الثقافي بالملكية الفكرية والتنمية المستدامة. ويركز هذا المشروع على إثبات الكيفية التي يمكن بها لأدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية أن تدعم تعزيز السياحة المستدامة، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وهناك مشروع مواضيعي آخر ينفذ في إطار أجندة التنمية، وهو مشروع رائد يربط السياحة والتراث الثقافي بالملكية الفكرية والتنمية المستدامة. ويركز المشروع على عرض الكيفية التي يمكن بها لأدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية أن تدعم تشجيع السياحة المستدامة، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر وسري لانكا والإكوادور وناميبيا. ويرمي المشروع إلى تحليل ودعم وتعزيز الوعي بدور نظام الملكية الفكرية في النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز المعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية. وينظر المشروع عن كثب في التجارب العملية حيث يمكن لأدوات واستراتيجيات محددة تتعلق بالملكية الفكرية أن تساعد العاملين في مجال السياحة على تحقيق قدرتهم التنافسية استناداً إلى خطوات مبتكرة وإلى التعاون والتآزر، مستفيدين في ذلك من التآزر القائم بين النتائج، والإسهام بالتالي في تحسين الوضع الاقتصادي عموماً. وكجزء من تنفيذ هذا المشروع، أجريت دراسات لشرح الصلة بين الملكية الفكرية والسياحة وكيف يمكن لكل منهما تحفيز الآخر.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول مشروع الملكية الفكرية والسياحة على الرابط التالي:

http://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=301656

وترد ملخصات عن الدراسات التي أُجريت في إطار هذا المشروع على الرابطين التاليين:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=418614

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=403884

وترد الدراسة حول الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في سري لانكا على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/export/sites/www/ip-development/en/agenda/pdf/study_ip_in_tourism_and_culture_sri_lanka.pdf

ومن بين أحدث المشاريع الرائدة التي تمت الموافقة عليها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هناك مشروع بشأن "زيادة دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية"، وبالتالي فهو المشروع الأول من نوعه الذي يركز على زيادة مشاركة النساء المخترعات والمبتكرات في نظام الابتكار الوطني من خلال دعم استخدامهن لنظام الملكية الفكرية بفعالية أكبر.

وتتاح مزيد من المعلومات حول مشروع زيادة دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=406377

وفي سياق مناقشة التوصية 14 من أجندة التنمية، أنشأت الويبو قاعدة بيانات عن أوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية. وتنص التوصية 14 على ما يلي:

> 14. تضع الويبو بتصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات وإعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق تريبس والانتفاع بها، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية.

وتتضمن قاعدة البيانات بشأن مواطن المرونة بيانات مستقاة من وثائق الويبو بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولضمان أن تكون هذه القاعدة محتوية على آخر التحديثات، يمكن للدول الأعضاء أن تعرض التحديثات التي أدخلتها على أحكامها الوطنية المتعلقة بمواطن المرونة الواردة في قاعدة البيانات هذه. وتتيح إجراء بحوث عن مواطن المرونة في القوانين الوطنية في الولايات القضائية المختارة، وتضم جداول عن فئات مختلف الأحكام بشأن هذه المواطن. ويمكن النفاذ إلى قاعدة البيانات من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/flexibilities/database.html.

وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام (الفئة باء)

تدور هذه التوصيات الثمانية حول جعل عملية المفاوضات التي تُجرى بشأن قواعد الملكية الفكرية الجديدة ونتائج هذه المفاوضات متوازنةً نوعاً ما وشاملةً لشتى وجهات النظر المختلفة. ومن الأهمية بمكان أن تراعي أنشطةُ الويبو في هذا الصدد شتى مستويات التنمية في البلدان المختلفة، وتراعي كذلك وجود توازن بين تكاليف حماية الملكية الفكرية ومنافعها. وتُلمِّح توصيات عديدة إلى أهمية وجود ملك عام قوي من المعارف غير المحمية بحقوق الملكية الفكرية. وتحظى بإشارة خاصة في توصيات هذه الفئة القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبعض البلدان النامية، مثل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، والنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز الإبداع والابتكار. وتعبر التوصية رقم 15 عن كثير من هذه المبادئ:

15- يتعين أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير كما يلي:

- شمولية وقائمة على توجيه الأعضاء؛
- أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية؛
- أن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع؛
- قائمة على مشاركة جميع الأطراف بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات كل الدول الأعضاء في الويبو وآراء أصحاب المصالح الآخرين ومن ضمنهم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة؛
- ممتثلة لمبدأ الحياد الذي تلتزم به أمانة الويبو.

وفي سياق هذه الفئة من التوصيات لأحد المشاريع المنفذة، استعانت الويبو بخبير مستقل لإعداد دراسات عن الملكية الفكرية والملك العام[5] وعن البراءات والملك العام[6]. ونجم عن نتائج هذه الدراسات، وكذلك بوابة الوضع القانوني القائمة والمُعدة في إطار مشروع حول البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات، تنفيذ مشروع آخر من مشاريع أجندة التنمية يكمل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار القائمة. وترمي نتائج المشروع إلى إضافة خدمات وأدوات جديدة لها فائدة عملية على أرض الواقع ولا سيما لخدمة الأفراد المبتكرين والشركات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وسيسمح لتلك المراكز بعدم الاقتصار على تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، بل كذلك دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال في استخدام تلك المعلومات من أجل استحداث نتائج بحثية ومنتجات جديدة. وهو يعترف بأهمية الملك العام ويسهم في تحسين فعالية استغلال واستخدام الاختراعات الموجودة فيه، باعتبارها مصدرا لاستحداث المعارف والابتكارات على الصعيد المحلي وزيادة قدرة البلدان النامية والأقل نموا على تكييف مختلف التكنولوجيات واستيعابها.

ويُتاح الرابط الذي يُفضي إلى الوثيقة الكاملة للمشروع على:

[5] تُتاح دراسات عن الملكية الفكرية والملك العام على الرابطين التاليين:
https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=161162
https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=203800

[6] تُتاح دراسات عن البراءات والملك العام على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=253106

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=329197

وتشكل بوابة تسجيل البراءات إحدى النتائج الإيجابية لهذا المشروع. إنها بوابة تفضي إلى سجلات وجرائد البراءات إلكترونيا وإلى المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني توفرها أكثر من 200 ولاية قضائية ومجموعات معلومات خاصة بالبراءات. ويمكن استخدامها كخطوة أولى لتحديد المعلومات التي يمكن الحصول عليها إلكترونيا وكيفية النفاذ إليها. وتُتاح البوابة على الرابط التالي: https://www.wipo.int/patent_register_portal/ar/index.html

وفي الوقت الذي أُعتمدت فيه أجندة التنمية في عام 2007، كانت الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال قيد التنفيذ. وبالتالي، أُشير إلى هذه الأهداف في التوصية 22. وعندما وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، طُرح هذا الموضوع للمناقشة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ومنذ ذلك الحين، تجري مناقشة معمقة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول موضوع الأهمية التي يمثلها عمل الويبو لأهداف التنمية المستدامة، على اعتبار أن أجندة الويبو بشأن التنمية تقع بالتأكيد في صميم مساهمة الويبو في تنفيذ أجندة 2030.

ويُتاح أحدث تقرير بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=431319

وأتيحت مؤخرا صفحة إلكترونية مفصلة عن الويبو وأهداف التنمية المستدامة على موقع الويبو الإلكتروني. وتعرض هذه الصفحة خدمات الويبو المختلفة التي تهيئ الظروف لازدهار الابتكار والقدرة التنافسية والإبداع. ويمكنك أيضًا الاطلاع على أمثلة لقصص الأفراد والمجتمعات المستفيدة من هذه الخدمات على الرابط التالي: https://www.wipo.int/sdgs/ar/story.html.

نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة (الفئة جيم)

إن توزيع منافع الابتكار والمعلومات على أوسع نطاق ممكن هو الهدف المحوري لربط الملكية الفكرية بالتنمية، ولذلك تشير هذه الفئة التي تتكون من ثماني توصيات إلى العديد من الطرائق التي يمكن أن تُتَّبع. ومن بينها توصيات لتشجيع التعاون البحثي والتعاون العلمي الذي قد يُسهِّل نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نمواً، والتوسع في استخدام قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات متعلقة بالملكية الفكرية، مثل المعلومات العلنية الواردة في سندات البراءات. والتوصية 25 هي إحدى التوصيات العديدة التي تعبر عن جوهر الفئة جيم:

25- استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية والضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية واتخاذ التدابير الملائمة لتمكين البلدان المذكورة من فهم جوانب المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية بها ومن الاستفادة منها بأكبر قدر، حسب ما يكون مناسبا.

ولتنفيذ هذه التوصية، إلى جانب توصيات عديدة غيرها، عملت شعبة تنسيق أجندة التنمية على مشروع يسمى "الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول"، وتضمن المشروع اجتماعات، ودراسات، ومنتدى خبراء رفيع المستوى. وانطوى هذا المشروع على قيام مؤسسات أكاديمية وبحثية بإعداد مجموعة من الوحدات والمواد المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية أو تحديث هذه الوحدات والمواد وتحسينها، بما في ذلك وحدات ومواد بشأن إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا في المؤسسات البحثية العامة وتشغيل تلك المكاتب، واستكشاف آليات نقل التكنولوجيا (لا سيما اتفاقات الترخيص)، وتعزيز القدرة على صياغة البراءات.

وأعقب المشروع سلسلة من الأنشطة في مجال نقل التكنولوجيا[7] والتي شملت، من بين أنشطة أخرى، مشروعًا جديدًا حول " إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الملكية الفكرية على نحو فعال في البلدان النامية". ويركز هذا المشروع على تجارب أربعة بلدان رائدة، هي جنوب إفريقيا وشيلي وإندونيسيا ورواندا، وسيسلط الضوء على السبل التي يمكن أن يسهم بها الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الملكية الفكرية في خلق فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما عن طريق تكوين كفاءات أصحاب المصالح الرئيسيين (بدءا من الممولين والمطورين والمديرين والمستخدمين في آخر المطاف) وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتسهيل نقل المعرفة. ويُتاح الرابط الذي يفضي إلى الوصف الكامل للمشاريع على: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=372830.

[7] اقترحت الدول الأعضاء هذه الأنشطة كجزء من مجموعة مساهمات الدول الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وقد تضمنت اقتراحًا مشتركًا مقدمًا من كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، ومقترح مشروع من جنوب إفريقيا. وتُتاح الوثيقة على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=350336.

عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر (الفئة دال)

لكي تُطبَّق أو تُحسَّن قوانين الملكية الفكرية وسياساتها وممارساتها على أفضل وجه، يجب أن يسبق ذلك تقييمٌ وفهمٌ لأثرها على نحو أفضل. وهذا هو الأمر الذي تُركِّز عليه التوصيات الخمس في الفئة دال. فإضافةً إلى التوصية بوجود آلية مراجعة وتقييم سنوية لتقييم جميع أنشطة الويبو المُوجَّهة نحو التنمية بناءً على معايير مناسبة، تقترح هذه الفئة دراسة بعض المواضيع المحددة، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاستخدام أنظمة الملكية الفكرية. وتعبر التوصية 37، الأخيرة في هذه الفئة، تعبيراً حسناً عن الهدف المحوري:

37- يجوز للويبو أن تجري دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب وتوجيه من الدول الأعضاء، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف، شاركت الويبو في مشاريع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المشاريع التعاونية المفتوحة.

ويتألف مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من سلسلة دراسات عن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية وشتى جوانب الأداء الاقتصادي في البلدان النامية. وتسعى تلك الدراسات إلى تضييق الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تلك البلدان عند تصميم وتنفيذ نظام ملكية فكرية مُعزِّز للتنمية. وسوف تركز الدراسات المتوخاة على أربعة مواضيع عامة هي:

- استخدام أنظمة الملكية الفكرية وطنياً و/أو إقليمياً
- الابتكار المحلي،
- ونشر المعرفة على الصعيدين الدولي والوطني،
- والسمات المؤسسية لنظام الملكية الفكرية وعواقبه الاقتصادية.

وتتمثل الفوائد في تعزيز فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية في البلدان النامية، وإيجاد قدرة تحليلية في البلدان التي لم يجرَ فيها حتى الآن سوى القليل من الأعمال الاقتصادية في مجال الملكية الفكرية. ونُفذ هذا المشروع على مرحلتين وغطى مجموعة واسعة من البلدان. ويجري حالياً تعميمه وتُنشر نتائج البحوث المهنية في هذا المجال في شكل سلسلتين: سلسلة أوراق العمل حول البحوث الاقتصادية ودراسات بشأن التنمية. وتتاح أوراق العمل الاقتصادية التي أعدتها الويبو بالتعاون مع مختلف الباحثين والخبراء على الرابط التالي: https://www.wipo.int/publications/en/series/index.jsp?id=138&sort=code. وللاطلاع على المزيد عن دراسات الويبو بشأن التنمية، يمكنك زيارة الرابط التالي: https://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/.

وبدأ المشروع المنفصل الخاص بنماذج التعاون المفتوح، واستكشف طائفة من أنشطة تبادل الخبرات بشأن بيئات الابتكار المفتوح (بما في ذلك البيئات التي تركز على المستخدم حيث يشترك المستخدمون في إبداع الابتكارات من خلال اتفاقات تعاونية مفتوحة) في البلدان المتقدمة والنامية.

المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة (الفئة هاء)

هنا تُبحث بإمعان عمليات الويبو وأنشطتها، وعلاقاتها بغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية المهمة. وبعض المسائل التي شملتها هذه التوصيات يجري تناولها أيضاً في فئات أخرى، مثل اقتراح إجراء مراجعة لأنشطة المساعدة التقنية الحالية، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز قدرة أصحاب المصالح على المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. انظر على سبيل المثال إلى التوصية رقم 40، وهي توصية مهمة لأنها تؤكد أن الملكية الفكرية ليست سوى جزء واحد في استراتيجية تنموية شاملة. ويجب أن ترتبط بقضايا مثل التجارة، والصحة، والبيئة، والتعليم، والعلوم والثقافة، التي تقع في اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات المتعددة الأطراف.

40- مطالبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الملكية الفكرية وفقاً لتوجه الدول الأعضاء، وبالأخص منها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو واليونسكو وسائر المنظمات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون تحقيقا للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية.

ولتنفيذ بعض التوصيات الواردة في هذه الفئة، عملت الويبو على إشراك مزيد من المنظمات غير الحكومية في أنشطتها، وتتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وعلاوةً على ذلك، تعاونت الويبو مع خبراء مستقلين أجروا تقييم واسع النطاق لما تقوم به من أنشطة المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل التنمية. وتعزز الويبو حالياً عملها في هذا المجال بتخصيص بند فرعي لها في أجندة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد أطلقت من جديد صفحتها الإلكترونية الخاصة بها بشأن المساعدة التقنية،[8] حيث تقدم لمحة أفضل عن هذه الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. كما قامت بتجميع ممارساتها وأدواتها ومنهجياتها لتنفيذ هذه الأنشطة،[9] واطلعت على ممارساتها في اختيار الاستشاريين،[10]، وحولت قائمة الاستشاريين الخاصة بها إلى منصة أكثر سهولة أمام المستخدمين، وسهلت التفاعل بين الدول الأعضاء فيها لتبادل خبراتهم حول تقديم وتلقي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات.[11] وستستمر المناقشات بشأن وثيقة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية التي بدأت في عام 2017 حتى عام 2019، وستغطي ست دورات متتالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وستعزز الطرق الممكنة لتعزيز عمل المنظمة في تقديم المساعدة التقنية.

[8] تُتاح الصفحة الإلكترونية الجديدة الخاصة بالمساعدة التقنية على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/cooperation/ar/technical_assistance/index.html.

[9] تُتاح وثيقة تجميع ممارسات الويبو الحالية ومنهجياتها وأدواتها لتقديم المساعدة التقنية على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=401797.

[10] تُتاح وثيقة ممارسات الويبو في اختيار الاستشاريين الذين سيقدمون المساعدة التقنية على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=401888.

[11] استضافت الويبو مائدة مستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات في 12 مايو 2017. وتُتاح مزيد من المعلومات حول الطاولة المستديرة والمداولات التي دارت خلال الحدث كما هي موصوفة في تقرير الطاولة المستديرة على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=386497.

الفئة واو: مسائل أخرى

توجد توصية واحدة فقط في هذه الفئة، ألا وهي التوصية رقم 45، لكنها في صميم أجندة التنمية، ألا وهو أنه ينبغي أن تسفر حماية الملكية الفكرية وإنفاذها عن منفعة متبادلة لمنتجي المعرفة والمنتفعين بها، في سياق اجتماعي واسع. وترسي هذه الفكرة الأساس لكثير من التوصيات الواردة في الفئات الأخرى، مثل تلك التوصيات التي تؤكد على ضرورة النظر في كلٍّ من التكاليف والمنافع المترتبة على حماية الملكية الفكرية، والروابط بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وأهمية مراعاة اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما إلى ذلك. وهذا هو سبب تغير الصياغة والمبادئ من "إنفاذ" الملكية الفكرية إلى التركيز على "احترام" الملكية الفكرية.

ولا يشير أي مشروع من مشاريع التنفيذ إلى التوصية 45 على وجه التحديد حتى الآن. ولكن يرجع سبب ذلك إلى أن هذه التوصية تتعلق في الأساس، أكثر من العديد من التوصيات الأخرى، بالتأكد من أن روح أجندة التنمية – أي تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً – مفعمة بالمواقف والأنشطة العامة في الويبو وخارجها. وهذا هو المقصود جزئياً "بتعميم" التنمية.

ومن الأمثلة العملية على ذلك أن المبادئ التي تقوم عليها التوصية رقم 45 كان لها أثر واضح خلال اجتماع تعقده حاليا لجنة الويبو الاستشارية المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية (لجنة الإنفاذ). فإن عمل لجنة الإنفاذ يتضمن إجراء استعراض للمنهجيات المطبقة في الدراسات الحالية لقياس الأثر الاقتصادي للتقليد والقرصنة، والبحث لتحديد شتى أنواع المخالفات ودوافع انتهاك حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وشتى مستويات التنمية، وإجراء دراسات هادفة بغية وضع منهجيات تحليلية تقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتجاري للتقليد والقرصنة على المجتمعات مع مراعاة تباين الحقائق الاقتصادية والاجتماعية وشتى مستويات التنمية، وتحليل مختلف الجهود والنماذج البديلة وغيرها من الخيارات الممكنة من منظور الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي لتحديات التقليد والقرصنة.

سؤال التقييم الذاتي رقم 4: ضع الأنشطة الواردة في الجدول التالي بجانب الفئات المناسبة لها في أجندة التنمية

الإجابة هنا:

اسم فئة أجندة التنمية	***الأنشطة***
- الفئة ألف: المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات	الحفاظ على الملك العام.
- الفئة باء: وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام	المبادرات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، التي تسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.
- الفئة جيم: نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة	نفاذ البلدان النامية والبلدان والأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو.
- الفئة دال: عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر	دراسات لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية في الدول الأعضاء المشاركة.
- الفئة هاء: المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة	مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة.
- الفئة واو: مسائل أخرى	التدابير التي تضمن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني بكل فئاته في أنشطة الويبو.

إجابة سؤال التقييم الذاتي رقم 4

اسم فئة أجندة التنمية	*الأنشطة*
- الفئة ألف: المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات	مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. **ألف**
- الفئة باء: وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام	الحفاظ على الملك العام. **باء**
- الفئة جيم: نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة	المبادرات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، التي تسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. **جيم** نفاذ البلدان النامية والبلدان والأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو. **جيم**
- الفئة دال: عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر	دراسات لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية في الدول الأعضاء المشاركة. **دال**
- الفئة هاء: المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة	التدابير التي تضمن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني بكل فئاته في أنشطة الويبو. **هاء**
- الفئة واو: مسائل أخرى	

ما الذي يحمله المستقبل لقضايا الملكية الفكرية والتنمية؟

إن أجندة التنمية لا تشبه بالضبط معظم المعاهدات والاتفاقات التي تديرها الويبو؛ لأنها أقرب إلى سياسة عامة منه إلى قانون دولي نمطي، لكن سوف يكون لها تأثير مستمر على المنظمة والدول الأعضاء فيها، بل وعلى جميع المهتمين بنظام الملكية الفكرية العالمي.

ومن أسباب ذلك أن مزيداً من الناس الآن يدركون أن الملكية الفكرية يجب أن تُفهَم بوصفها جزءاً من نظام متوازن بعناية من القوانين والسياسات والممارسات التي تعترف بالإبداع والابتكار وتشجعها، بما يعود بالنفع على المجتمع بأكمله. وفي هذا السياق، لا تتعلق أجندة التنمية بتعزيز أنظمة ملكية فكرية *أقوى* أو *أضعف*، بل تتعلق بتعزيز أنظمة ملكية فكرية *أفضل*. ويتطلب ذلك حساسية كبيرة للظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحلية، وهي ما تتحلى به الويبو والدول الأعضاء فيها على نحو متزايد.

وهذه المهمة ليست مهمة الويبو وحدها. فتنفيذ المبادئ التي يقوم عليها أجندة التنمية يجب أن يحدث على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية أيضاً. ويجب على كل شخص له نصيب في نظام الملكية الفكرية أن يفكر تفكيراً نقدياً في النتائج التي يود أن يحققها، وفي كيفية الاستفادة من الملكية الفكرية بشكل مناسب لتحقيق تلك الغايات.

ملخص

إن وجود نظام متوازن لمنح حقوق الملكية الفكرية واستغلالها عاملٌ من عوامل النمو الاقتصادي؛ لأنه يُشجِّع على الاستثمار والتجارة، بل إن ذلك النظام يمكن، إذا صُمِّم واستُخدم على نحو ملائم، أن يساعد أيضاً على ازدهار الإبداع الثقافي، وأن يُثقِّف الناس أو القوى العاملة، وأن يدفع عجلة الابتكار التكنولوجي لتحسين الصحة والتغذية، وأن يحقِّق منافع اجتماعية أخرى. وبعبارة أخرى، يساعد على التنمية بأوسع معانيها.

وما يُحدِّد إن كانت الملكية الفكرية مجدية في تحقيق الأغراض التنموية أم لا هو كيفية صياغة القوانين والسياسات والممارسات واستخدامها في شتى البلدان. ومواطن المرونة الموجودة في المعاهدات والاتفاقات أمر أساسي في ذلك. ومواطن المرونة هذه متأصلة في اتفاق تريبس، وقد تتعلق بالبراءات أو حقوق المؤلف أو غيرها من أشكال الملكية الفكرية.

إن التنمية من صميم اختصاص الويبو، وفي عام 2004 أسفرت مبادرةٌ رسميةٌ، قُدِّمت للمرة الأولى من الأرجنتين والبرازيل، عمّا كان يسمى "جدول أعمال تنمية" جديد ومُحدَّد. وفي الجمعية العامة لعام 2007 اعتمدت الدول الأعضاء في الويبو 45 توصية تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، وتُصنَّف في 6 فئات. وتشكل هذه التوصيات رسمياً أجندة الويبو بشأن التنمية، وتهدف إلى ضمان أن اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل جميع قطاعات المنظمة، أيْ "تعميم" التنمية. وأصبح التعميم يعني أن جميع أنشطة الويبو تراعي شتى الآثار المحتملة للملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتناول "الفئات" الست من التوصيات المواضيع العامة التالية:

- المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات (الفئة ألف).
- وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام (الفئة باء).
- نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة (الفئة جيم).
- عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر (الفئة دال).
- المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة (الفئة هاء).
- مسائل أخرى (الفئة واو).

وأجندة التنمية لا تشبه بالضبط معظم المعاهدات والاتفاقات التي تديرها الويبو؛ لأنها أقرب إلى سياسة عامة منه إلى قانون دولي نمطي، لكن لها بالتأكيد تأثير مستمر على المنظمة وعملها المكرس للتنمية، والدول الأعضاء فيها، بل وعلى جميع المهتمين بنظام الملكية الفكرية العالمي.

ومنذ اعتماد أجندة الويبو بشأن التنمية، أصبح البعد الإنمائي يوجه العديد من الأنشطة التي تضطلع بها الويبو. وتنفذ أجندة التنمية بشكل رئيسي من خلال المشاريع التي تعمم نتائجها داخل المنظمة والبلدان المستفيدة. وأُجري عدد كبير من الدراسات في سياق أجندة الويبو بشأن التنمية، وبعضها يستخدم كوثائق مرجعية لواضعي السياسات. وترد القائمة الشاملة لهذه الدراسات في الرابطين التاليين:

https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/work_undertaken.html

و https://www.wipo.int/publications/en/series/index.jsp?id=138&sort=code

ويثبت استمرار الدول الأعضاء في الويبو في الاهتمام باقتراح مشاريع جديدة موجهة نحو التنمية هدفها استكشاف العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية من خلال وسائل مختلفة، الإمكانات المتزايدة للملكية الفكرية، والهدف هو تمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أجندة الويبو بشأن التنمية على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/index.html

وعقب قرار اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، استضافت الويبو في عام 2019 مؤتمراً دولياً حول الملكية الفكرية والتنمية كان موضوعها الفرعي "كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية". ويمكن مشاهدة المداولات التي جرت خلال المؤتمر المذكور من خلال مقاطع الفيديو المقدمة حسب الطلب عل الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/2019/ip_development_conference.html

الأسئلة المتكررة

1- هل أجندة الويبو بشأن التنمية بديلٌ لنظام حقوق الملكية الفكرية القائم؟

تقريباً! إنه وسيلة جديدة وأحدث للتفكير في نظام الملكية الفكرية على الصعيد العالمي، خصوصاً في البلدان النامية. فبدلاً من تعزيز حماية الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، تقترح أجندة التنمية أن ننظر في إمكانية أو عدم إمكانية استخدام الملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق غايات أوسع، منها النمو الاقتصادي وكذلك صحة السكان، والأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، والتنوع الثقافي، وما إلى ذلك. وتقر أجندة التنمية بأن تحقيق تلك الأهداف يتطلب وجود نظام ملكية فكرية متوازن بشكل مناسب، وقد ينطوي ذلك على إجراء تغييرات في قواعد الملكية الفكرية القائمة، ولكنه قد يعني أيضاً استخدام قواعد الملكية الفكرية الحالية بطرق جديدة، مثل نموذج ترخيص المشاع الإبداعي الذي يستخدم نظام حق المؤلف القائم لتسهيل التبادل والتعاون.

2- ما هي ولاية اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية؟

تتمثل ولاية هذه اللجنة فيما يلي:

- إعداد برنامج عمل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية المعتمدة وعددها 45 توصية؛
- مراقبة تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمه ومناقشته وإعداد التقارير عنه؛ والتنسيق لهذه الغاية مع سائر هيئات الويبو؛
- مناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية التي اتفقت عليها اللجنة، والمسائل التي قررتها الجمعية العامة.

3- هل تنفيذ أجندة الويبو بشأن التنمية سوف يؤدي إلى زيادة انتهاكات حقوق البراءات؟

لا. توجد جوانب لأجندة التنمية سوف تسهل على المواطنين والشركات في البلدان النامية استخدام نظام البراءات. على سبيل المثال، أسفرت أجندة التنمية عن مشاريع سوف تؤدي إلى تكوين كفاءات في مكاتب الملكية الفكرية المحلية، أو تسهل النفاذ إلى معلومات عن البراءات والتكنولوجيات المحمية بموجب براءات. ولن تهدم هذه المشاريع نظام البراءات، بل سوف تُحسِّنه.

كيف ستحسنه؟

بأن تُسهِّل على جميع الناس، بمن فيهم مَنْ ينتمون إلى بلدان نامية، استخدام نظام البراءات كما هو، ولذلك لن تؤدي إلى مزيد من انتهاكات البراءات، بل ستؤدي إلى تحسين استخدام نظام البراءات.

4- أليس صحيحاً أن نقل التكنولوجيا المشار إليه في أجندة التنمية يرتبط بالبراءات فقط، وليس له دور في أشكال الملكية الفكرية الأخرى مثل العلامات التجارية؟

هذا غير صحيح. فالعلامات التجارية، على سبيل المثال، تحمي بوجه عام التوسيم الخاص بالشركات والشهرة المرتبطة بذلك التوسيم. ويعتبر هذا إحدى أدوات الملكية الفكرية العديدة التي تساعد على تسهيل نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية أو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو من الجامعات إلى الشركات مثلاً. والواقع أن البلدان النامية ذاتها تعتبر الآن موطناً لبعض العلامات التجارية الأكثر قيمة في العالم. وقد ذكرنا، في أماكن أخرى في هذه الدورة، مثالين لشركة "تاتا" (TATA) الهندية التي تُصنِّع عدة أشياء منها السيارات، وخدمة "إم-بيسا" (M-PESA) لتحويل الأموال عبر الهواتف الجوالة التي بدأت في كينيا وانتشرت في العديد من البلدان الأخرى. ومن ثمَّ فهذه أسماء تجارية قيمة للغاية يمكن

حمايتها بموجب علامات تجارية، ويُظهر هذان المثالان أن العلامات التجارية ليست مجرد أداة تستخدمها البلدان المتقدمة، ولكنها في الواقع يمكن أن تستخدمها كل البلدان في أي مرحلة من مراحل التطور لحماية الأسماء التجارية وما يرتبط بها من شهرة.

ومن الشائع أنك حين تتحدث عن نقل التكنولوجيا فإنك تتحدث عن قضية من قضايا البراءات لأن البراءات نوع من حقوق الملكية الفكرية التي تحمي التكنولوجيا. وتُستخدم حقوق المؤلف، عادة في الصناعات الثقافية. وتحمي العلاماتُ التجارية إدراك المستهلكين للأسماء التجارية القيمة وشهرة الشركات. وتحمي البراءاتُ التكنولوجيا ولكن إذا كنت تنظر إلى نقل التكنولوجيا فعليك أن تنظر إلى المؤسسة بأكملها أو حزمة الأصول غير الملموسة بأكملها، ولذلك يعتبر الاسم التجاري والعلامة التجارية جزءاً مهماً بلا شك من عملية نقل التكنولوجيا، وليست البراءات هي الجزء الوحيد.

5- ألا تتعلق أجندة التنمية فقط بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؟

ليس بالضبط. فيمكن للناس في البلدان المتقدمة أيضاً أن يكسبوا الكثير من أجندة التنمية. فأجندة التنمية تتعلق بتحسين عمل نظام الملكية الفكرية من أجل الجميع، وهي تفعل ذلك من خلال الاعتراف بأن النهج المناسب نحو الملكية الفكرية قد يكون مختلفاً، حسب الظروف المحلية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. والأمر الأساسي هو استخدام مواطن المرونة الموجودة في النظام الدولي لوضع سياسات وممارسات تناسب الوضع الخاص في بلدك على أفضل وجه.

هل يمكنك أن تذكر لنا مثالاً على أحد مواطن المرونة؟

يسمح اتفاق تريبس للبلدان بأن تستخدم الترخيص الإجباري للبراءات في ظروف معينة. في حالة وجود حالة طوارئ صحية، على سبيل المثال، إذا اقتضت الضرورة علاج وباء مثل أنفلونزا الطيور. والبراءة في ذلك الظرف يمكن أن تكون في بعض الأحيان عائقاً أمام تصنيع الأدوية وتوفيرها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. ولذلك يتضمن اتفاق تريبس نظام مرونة يسمح للبلدان بأن تستخدم ما نسميه الترخيص الإجباري، لتعويض مالك البراءة عن إمكانية قيام الحكومة باستخدام تكنولوجيا أو دواء حاصل على براءة دون الحصول على إذن من صاحب البراءة. ومن المهم أن نلاحظ أن صاحب البراءة لا يزال يحصل على تعويض في هذه الظروف، ولكن الترخيص يكون إجبارياً أو إلزامياً.

وهذا هو ما يُسمى مرونة في نظام البراءات؟

نظام البراءات الدولي مرنٌ بما فيه الكفاية لتحقيق توازن بين حماية الملكية الفكرية والشواغل العالمية أو الوطنية الخاصة بالسكان أو الصحة.

هل قواعد تريبس حقاً هي التي تسمح بذلك أم قواعد البراءات في البلد؟

إنها عملية تتابعية، ولذلك يضع اتفاق تريبس الإطار العالمي. وبدلاً من أن تفرض الاتفاقات الدولية نموذجاً واحداً يناسب الجميع لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الدولي، تضع تلك الاتفاقات إطاراً عاماً أساسياً ويكون بإمكان كل بلد أن يُطبّق هذا الإطار في بيئته المحلية حسب الاقتضاء.

والنقطة الأساسية هي أن الأحكام العامة لاتفاق تريبس مرنةٌ بما يكفي للسماح لأي بلد بتنفيذها على النحو الأنسب لظروفه المحلية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويتمثل أحد الأجزاء المهمة من أجندة التنمية في إعلام البلدان النامية بوجود مواطن المرونة هذه، ومساعدة البلدان النامية على فهم كيفية الانتفاع بمواطن المرونة على الوجه الأنسب، من خلال تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات مثلاً.

6- ليس لأجندة التنمية علاقة بحق المؤلف، أليس كذلك؟

بل له علاقة بالتأكيد، فجميع أنواع حقوق الملكية الفكرية لها دور في التنمية. ورغم أن حق المؤلف في الوقت الحالي أكثر ارتباطاً بصناعات ثقافية كالموسيقى والنشر والسينما، فإن له أيضاً أهمية كبيرة في سياق القضايا التنموية المهمة الأخرى مثل التعليم العام. تذكر إنتاج الكتب الدراسية، أو المواد التعليمية الشبكية، المحمية بموجب حق المؤلف وتوزيع تلك الكتب والمواد والنفاذ إليها. ولذلك لا يمكن تجاهل قواعد حق المؤلف حينما يتعلق الأمر بتعزيز التنمية في أجندة التنمية.

7- *ما هي إنجازات أجندة الويبو بشأن التنمية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة؟*

تتناول أجندة التنمية مواضيع حق المؤلف والحقوق المجاورة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع السمعي البصري، والصناعة الموسيقية وحق المؤلف، وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية.

وعالج مشروع أجندة التنمية موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت نفس العنوان. وقد تضمن مكون حول حق المؤلف الذي استكشف كيفية استخدام حق المؤلف لتعزيز النفاذ إلى المعلومات والمحتوى الإبداعي. أما موضوع القطاع السمعي البصري فقد نوقش من خلال مشروع اقترحته بوركينا فاسو. ونظرًا لأن استدامة القطاع السمعي البصري الأفريقي يمثل تحديًا مهمًا في مجال التنمية، لا يحظى دور الملكية الفكرية في المحافظة على استمراريتها ودعم توسيع نطاقها بالفهم الكافي. ولإزالة الغموض عن هذه القضايا، أفاد المشروع المتعلق بالقطاع السمعي البصري بوركينا فاسو، البلد صاحب الاقتراح، وبلدان أفريقية أخرى مثل كينيا وكوت ديفوار والمغرب. وضمن هذا المشروع نجاح علاقات التآزر وتبادل الخبرات بين بعض الصناعات السمعية البصرية الأفريقية سريعة التوسع. كما أذكى المشروع الوعي حول هذا الموضوع وتناول قضايا مثل المفاوضات الجماعية بشأن الحقوق وإدارتها على نحو جماعي في القطاع السمعي البصري، وذلك من خلال تقديم توصيات بشأن الأدوات وقواعد العمل المناسبة للعلاقات التعاقدية بين المتعاونين المبدعين وشركاء التمويل، وخطط الأعمال لمنظمات الإدارة الجماعية، وممارسة الترخيص فيما يتعلق بالبيئة والإنفاذ الالكترونيين. كما أبرز هذا المشروع أهمية جمع بيانات السوق بغرض وضع السياسات والاستراتيجيات والقواعد التنظيمية الخاصة بالقطاع السمعي البصري في البلدان الأفريقية.

وتُتاح الدراسات الكاملة حول هذه المواضيع على الرابطين التاليين:

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=283200

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=402357

ولضمان استدامة المشروع في المنطقة ومواصلة تكوين الكفاءات في القطاع السمعي البصري، تعكف الويبو على إعداد دورة تدريبية عن بعد بشأن حق المؤلف لمهني السينما الأفارقة.

ويتسم موضوع الصناعة الموسيقية وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية بأنه جديد نسبياً. وأبدت الدول الأعضاء اهتمامًا بهذه المواضيع في سياق آخر دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والمقترحين المقدمين من بوركينا فاسو (مشروع تطوير قطاع الموسيقى والنماذج الاقتصادية الجديدة للموسيقى) والبرازيل (مشروع بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في المحيط الرقمي). وبالتأكيد، سيكون للبحث والعمل المنجز في هذا المجال تأثير آخر في مجال حق المؤلف ومسألة الحقوق المجاورة.

8- *هل القرصنة البيولوجية خارج نطاق أجندة التنمية؟*

لا تشير أجندة التنمية إلى قضية القرصنة البيولوجية رسمياً أو على وجه التحديد، ولكن القرصنة البيولوجية جزء من السياق الأوسع لأجندة التنمية. فكثير من البلدان النامية غنية جداً من حيث الموارد البيولوجية، ولذلك فإنها تريد أن تضمن وجود نظام عادل لإتاحة إمكانية النفاذ إلى هذه الموارد ولتقاسم المنافع حينما تُستغل هذه الموارد، ولذلك لا تتضمن أجندة التنمية توصيات مُحدَّدة موجهة إلى الويبو لكي تتعاون مع منظمات أخرى تتصدى لهذا النوع من التحديات. ولذلك يوجد، على

سبيل المثال، تداخل كبير بين عمل الويبو وعمل الاتفاقية والتنوع البيولوجي، في إيجاد اتفاق دولي بشأن النفاذ إلى المعارف التقليدية والموارد الوراثية وتقاسم منافعها.

وفي واقع الأمر، إذا كنت تنظر إلى القرصنة البيولوجية على أنها جزء من قضية أوسع تتعلق بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، فلا يمكن فصل ذلك عن خلفية أجندة التنمية والواقع الذي يُنفَّذ فيه جدول الأعمال من خلال مشاريع عملية.

9- هل يمكنك أن تذكر بعض الأمثلة الأخرى على مواطن المرونة في اتفاق تريبس؟

يحتوي اتفاق تريبس على بعض مواطن المرونة التي تُمكِّن البلدان من إنشاء نظام ملكية فكرية محلي يناسب ظروفها المحلية. وقد ضربتُ مثالاً على ذلك بالترخيص الإجباري. وهناك أمثلة أخرى. فليس من الإلزامي، بموجب اتفاق تريبس، توفير الحماية بموجب براءة للنباتات. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال نظام فريد أو من نوع خاص لحماية حقوق مستولدي النباتات على سبيل المثال، فبدلاً من أن تصدر البلدان براءات للنباتات، تلجأ إلى حماية حقوق مستولدي النباتات. ويضع اتفاق تريبس حداً أدنى من شروط حماية حق المؤلف. فيجب أن تستمر الحماية طوال حياة المؤلف زائد خمسين عاماً بعد وفاته، ولكنه لا يُلزِم البلدان بأن تزيد على ذلك، ولذلك تجاوزت بعض البلدان أو بعض الأماكن مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المتطلبات الدنيا، رغم أن اتفاق تريبس لا يلزمها بذلك. ويوجد في الوقت الحالي جدل كبير في المجتمع الدولي بشأن ما إذا كان اتفاق تريبس يحقِّق التوزان السليم بدقة أم لا، وبشأن التحسينات التي يمكن إدخالها على النظام الدولي، ولكن توجد بوجه عام فرص كثيرة للانتفاع بأوجه المرونة. والأمر الأساسي هو نشر معلومات عن ماهية أوجه المرونة ومساعدة البلدان على أن تُحدِّد متى يكون من المناسب استخدامها.

10- هل يمكن أن توضح لنا بمزيد من التفصيل المقصود بتعميم أجندة التنمية؟

يُقصد بتعميم أجندة التنمية التفكير في آثار الملكية الفكرية على جميع جوانب التنمية. ومن ثمَّ فإن ذلك لا يعني النمو الاقتصادي فحسب، بل يعني أيضاً المؤشرات الرئيسية الأخرى لحرية الإنسان وقدراته مثل صحة السكان أو البيئة المستدامة أو الأمن الغذائي أو التعليم العام أو التنوع الثقافي على سبيل المثال. وما يتطلبه التعميم هو التفكير في هذه القضايا المهمة الواسعة التي تتعلق بالتنمية في جميع أنشطة الويبو وجميع أنشطة أصحاب المصالح في الويبو. ولا يشمل ذلك المنظمة ذاتها فحسب، بل يشمل أيضاً الدول الأعضاء. وفي مكتب الملكية الفكرية، يشمل الأوساط البحثية الأكاديمية، ويشمل ممارسي الملكية الفكرية، والشركات التي تنتفع بالملكية الفكرية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. ويتعين على أصحاب المصالح أن يفكروا معاً في الطرق التي يمكن أن تُستخدم بها الملكية الفكرية لخلق قيمة مشتركة، وفكرة خلق قيمة من خلال الملكية الفكرية لها آثار كثيرة على قضايا السياسة العامة الواسعة المتعلقة بالتنمية.

11- كيف ترتبط أجندة التنمية المُعتمدة في عام 2007 بمبادرات التنمية السابقة في الويبو؟

حينما أُنشئت الويبو، كانت ولايتها تتمثل في تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وحينما أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تغيرت تلك الولاية قليلاً وأصبح من الضروري التفكير في الملكية الفكرية بوصفها أداة لتيسير التنمية. وهذا لا يعني عدم حماية الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، بل تعزيز الملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق أهداف أوسع نطاقاً تتصل بالسياسات العامة. وعملت الويبو على ذلك لسنوات عديدة، وفي عام 2007 اقتُرح رسمياً إعادة توجيه أو تعديل الطريقة التي كانت تتبعها الويبو في تنفيذ هذه الأنشطة المتعلقة بالتنمية وأنشطتها في هذا الصدد. وتمثل أجندة التنمية التي اعتُمدت في عام 2007 في الحقيقة تعديل لأنشطة الويبو حسب ولايتها الأساسية بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المسؤولة عن الملكية الفكرية والتنمية.

12- هل أجندة التنمية معاهدةٌ أو اتفاقٌ مثل المعاهدات والاتفاقات الأخرى التي تدرس بالفعل في هذه الدورة؟

لا. أجندة التنمية مختلفةٌ عن اتفاق تريبس أو اتفاقية برن أو معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت التي سمعت عنها في أي مكان آخر في هذه الدورة، أو معاهدة التعاون بشأن البراءات التي سمعت عنها في أي مكان آخر في هذه الدورة. فأجندة التنمية عبارة عن مجموعة توصيات يبلغ عددها 45 توصية. وقد قامت الدول الأعضاء في إحدى لجان الويبو بمناقشة هذه التوصيات واقتراحها، واعتمدتها الجمعية العمومية بالإجماع، ولكنها ليست معاهدة يتعين الامتثال لها أو يجب أن تُنفَّذ في القانون المحلي. فأجندة التنمية أقرب إلى أداة سياسة عامة تسترشد بها أنشطة الويبو وأنشطة الدول الأعضاء في الويبو، عالمياً ومحلياً، في أنشطتها، بما في ذلك تنفيذ المعاهدات الأخرى، ووضع السياسات، وإدارة أنظمة الملكية الفكرية، وهلم جرا. فهي ليست معاهدةً في حد ذاته.

13- ما هي الإنجازات الرئيسية لأجندة الويبو بشأن التنمية في مجال المساعدة التقنية؟

كانت المساعدة التقنية قيد المناقشة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية منذ اعتماد أجندة التنمية. وترد 14 توصية في الفئة ألف من أجندة الويبو بشأن التنمية، وهي مخصصة "للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات". وتسترشد أنشطة المنظمة بهذه التوصيات، وتنص، في جملة أمور، على أن مساعدة الويبو التقنية ينبغي أن تكون "موجهة نحو التنمية، وحسب الطلب وشفافة، ومراعية للأولويات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا وكذلك المستويات المختلفة لتطور الدول الأعضاء". ومنذ اعتماد أجندة التنمية، عززت الويبو حوارها المنتظم مع الدول الأعضاء من خلال المؤسسات الحكومية ذات الصلة، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، ومنظمات الملكية الفكرية دون الإقليمية والإقليمية بهدف ضمان ملكيتها ومشاركتها النشطة في الدورة الكاملة لتقديم المساعدة التقنية، وفي الوقت نفسه ضمان استدامة نتائج هذه الأنشطة. وتُقدَّم المساعدة التقنية بطريقة شاملة تشارك فيها جميع الشعب/القطاعات ذات الصلة في المنظمة.

وتقدم الويبو إرشادات بشأن إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وتكتسي هذه الاستراتيجيات أهمية لتخطيط أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها. وهي تمثل مجموعة من التدابير تضعها الحكومات وتنفذها لتشجيع وتيسير توليد الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني. وصيغت المنهجية التي على أساسها وُضعت استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية في إطار مشروع أجندة التنمية الذي تناول تعزيز قدرات المؤسسات والمستخدمين في مجال الملكية الفكرية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

وألهمت أجندة التنمية أيضا إنشاء بعض قواعد البيانات التي أصبحت أدوات ذات قيمة بالنسبة للمنظمة والدول الأعضاء فيها. خذ على سبيل المثال قاعدة بيانات الويبو الخاصة بالمساعدة التقنية، فهي تحتوي على معلومات حول أنشطة المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة حينما يكون بلد مستفيد أو أكثر إما من البلدان النامية أو البلدان الأقل نموًا أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الأمثلة الأخرى، قاعدة بيانات "ويبو ماتش" التي هي أداة إلكترونية تجمع بين طالبي المساعدة ومقدميها في مجال التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية، وقائمة الاستشاريين لتقديم المساعدة التقنية التي تجمع معلومات عن الاستشاريين الذين تعاقدت معهم الويبو لأداء مهام في مختلف الأنشطة وتضمن أن تكون عملية انتقاء الاستشاريين مفتوحة وشفافة ومحايدة.

وفي عام 2017، أُدرج بند فرعي في جدول أعمال اللجنة خُصص للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. ومن أبرز النتائج التي تمخضت عن المناقشات التي جرت في هذا السياق هي مجموعة ممارسات ومنهجيات وأدوات الويبو القائمة لتقديم المساعدة التقنية. وتصف هذه المجموعة الفئات الست لأنشطة المساعدة التقنية التي تنفذها الويبو، وهي: (أ) الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية في مجال الملكية الفكرية؛ (ب) والبنية التحتية التقنية والإدارية (حلول لمكاتب الملكية الفكرية وقواعد البيانات)؛ (ج) وتكوين الكفاءات؛ (د) والمساعدة التشريعية؛ (ه) والمشاريع ذات الصلة بأجندة التنمية؛ (و) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (المنصات ذات أصحاب المصلحة المتعددين). وأصبح يُطلق على هذه الوثيقة "الفهرس" حيث تُستخدم كمرجع عند تعريف أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة.

ويتمثل الإنجاز الرئيسي الآخر لأجندة التنمية في كون حضور أنشطة المساعدة التقنية أصبح أوضح عقب تخصيص صفحة إلكترونية للمساعدة التقنية في عام 2018 تحت قسم "التعاون" على موقع الويبو الإلكتروني. وتقدم هذه الصفحة نظرة عامة عن أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة، ومعلومات عن الأنشطة المضطلع بها كجزء من مشاريع أجندة التنمية، وروابط تفضي إلى موارد وقواعد بيانات مفيدة. وتُتاح هذه الصفحة على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip_21/cdip_21_4.pdf

ولتشجيع الحوار المفتوح بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، ولإتاحة منصة للدول الأعضاء لعرض تجاربها بشأن تقديم وتلقي المساعدة التقنية، نظمت الويبو مائدة مستديرة في عام 2017. وسيستمر هذا الشكل من التفاعل عبر ندوة إلكترونية شهرية حول المساعدة التقنية، بمشاركة الدول الأعضاء المهتمة وكذلك الخبراء.

14- ما هو تأثير أجندة الويبو بشأن التنمية على حوكمة المنظمة؟

تضم أجندة التنمية فئة مخصصة للحوكمة (الفئة هاء)، ومنذ اعتمادها، جرى تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في أنشطة الويبو، وكذلك تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على نحو كبير. ولضمان تنفيذ التوصية 42، يضطلع القسم المخصص للمنظمات غير الحكومية والعلاقات في المجال الصناعي بدور في تعزيز التدابير التي تضمن مشاركة أصحاب المصلحة على نحو أوسع في أنشطة الويبو. وبلغ العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية الدولية المعتمدة لدى الويبو 261، منها 92 منظمة غير حكومية وطنية و75 منظمة حكومية دولية.

وعلاوة على ذلك، من بين التأثيرات الرئيسية التي أحدثتها أجندة الويبو بشأن التنمية في حوكمة المنظمة هي تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج خاصة لدعم رصد وتقييم تأثيرها على تطوير أنشطة المنظمة. وقد أثر ذلك على هيكل مشاريع أجندة التنمية، وأصبح لجميع المشاريع الآن صلات بالنتائج المرتقبة من الويبو، وكذلك بإطار الإدارة القائمة على النتائج نفسه، وذلك من خلال إدراج حصة التنمية في ميزانية المنظمة لكل نتيجة مرتقبة. ويتضمن أحدث تقرير عن أداء الويبو، وهو الأداة الأكثر شمولاً للمنظمة فيما يتعلق بالحوكمة، قسمًا مخصصًا لتنفيذ أجندة التنمية مشفوعا بمعلومات شاملة تتعلق بالمشاريع والأنشطة الجارية المتعلقة بالتنمية، وتعميم الأنشطة ذات الصلة بالتنمية، وإثبات الكيفية التي يسترشد بها عمل الويبو بمبادئ أجندة التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، أثرت التوصية 6 من أجندة التنمية، التي تشترط إيلاء اهتمام خاص لمدونة قواعد السلوك وتجنب تضارب المصالح، على إطار قواعد السلوك المعمول به في المنظمة. ويتماشى إطار قواعد السلوك حاليا مع معايير السلوك المعمول بها في الأمم المتحدة في مجال الخدمة المدنية الدولية، إلى جانب ذلك أصدرت الويبو مؤخرًا سياسة بشأن الكشف المالي وإعلان المصالح. وأصبح رفع مستوى الوعي بقضايا قواعد السلوك أولوية في المنظمة، لذلك يركز عمل مكتب الأخلاقيات بشكل أكبر على وضع المعايير وتقديم المشورة والتوجيه السريين لموظفي الويبو بشأن الحالات التي تنشأ عنها معضلات أخلاقية، ويتسم التجاوب على جميع المستويات بالإيجابية.

وعلى نفس المنوال، كان للتوصية 6 تأثير في مجال سياسات الرقابة الداخلية، على سبيل المثال، سياسة الجزاءات الخاصة بالبائعين التي تسمح للمنظمة، إلى جانب الإجراءات الإدارية ذات الصلة، بفرض جزاءات الحظر أو عدم الأهلية على البائعين الذين وجدت شعبة الرقابة الداخلية أنهم متورطين في ارتكاب مخالفات. وفي هذا الموضوع، تعزز شعبة الرقابة الداخلية على نحو كبير تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى (مجموعة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة ومؤتمر المحققين الدوليين) من أجل تحديد أفضل الممارسات في مجال التحقيقات.

15- ما هي النتائج الرئيسية لأجندة الويبو بشأن التنمية بشأن النهوض بعمل الويبو في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

لدى أجندة التنمية دورًا لتلعبه في النهوض بعمل الويبو في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على اعتبار أن بعض توصيات أجندة التنمية (35 و37) تطلب إجراء دراسات بشأن تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الانتفاع من أنظمة الملكية الفكرية، وكذلك بشأن حماية الملكية الفكرية، وتحديد الروابط الواضحة بين الملكية الفكرية والتنمية.

وفي سياق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، استفاد بلدان من مختلف المناطق من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتألفت المشاريع من سلسلة من الدراسات حول العلاقة بين حماية الملكية الفكرية ومختلف جوانب الأداء الاقتصادي في البلدان النامية. وقد أدى وضع هذه المشاريع إلى تضييق الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تلك البلدان عند تصميم وتنفيذ نظام الملكية الفكرية الذي ينهض بالتنمية. وشهد استخدام واضعي السياسات لهذه الدراسات نجاحا منقطع النظير، وينتظم قطاع الاقتصاد في الويبو الآن، بناء على طلب الدول الأعضاء، بإجراء ما يسمى "دراسات التنمية". وهي دراسات تساهم في فهم أفضل لآثار حماية الملكية الفكرية على الأداء الاجتماعي والاقتصادي في

البلدان النامية، وتندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسية: الابتكار المحلي، ونشر المعرفة على الصعيدين الدولي والوطني، والسمات المؤسسية لنظام الملكية الفكرية وآثارها الاقتصادية. وتكرس صفحة كاملة لدراسات الويبو بشأن التنمية، حيث توفر معلومات مفصلة عن كل من مشاريع أجندة التنمية ونتائجها. وتتاح الصفحة على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/

وفي مجال الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، وضعت سلسلة من الدراسات القطرية في غانا وكينيا وجنوب إفريقيا. ونُشر مجلد مماثل بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية: محرّك ابتكار خفي؟" بالاشتراك مع مطبعة جامعة كامبريدج، ولا يزال يُستشهد به أكاديميا على نحو واسع. وتُعتبر هذه النتيجة الناجمة عن مشروع أجندة التنمية مساهمة مفاهيمية وتجريبية فريدة نسبيًا في هذا المجال، وترتبط بشكل خاص بالاقتصادات الدنيا والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تضم قطاعات غير رسمية واسعة. ويظل هذا المجلد مساهمة منتظمة في منتديات السياسات المتعلقة بالابتكار والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في سياق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومشروع مؤشرات تكنولوجيا العلوم والابتكار في إفريقيا.

16- هل هناك مواضيع متعلقة بسياسة الملكية الفكرية تناولتها أجندة الويبو بشأن التنمية؟

نعم، تناولت أجندة التنمية مواضيع متعلقة بهذه السياسة من خلال مشاريعها، والتي لا تزال تشكل أداة مفيدة للأكاديميين وبالطبع لواضعي السياسات. وتتناول هذه المشاريع مواضيع مثل: الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والملكية الفكرية والملك العام، والبراءات والملك العام، والملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، وغيرها. وتُتاح قائمة كاملة بمشاريع أجندة التنمية ونتائجها على الرابط التالي: https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/projects.html

وبالإضافة إلى ذلك، يدور نقاش رفيع المستوى في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في سياق بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وتدور هذه المواضيع حول القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية وكذلك التحديات الناشئة الجديدة التي يواجهها نظام الملكية الفكرية. والموضوعين اللذين عولجا حتى الآن هما "المرأة والملكية الفكرية" و"الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية"، وقد وفرا إطارًا لتبادل السياسات بين الأعضاء والويبو. وأُتيحت قائمة بمجموعة من المواضيع حيث المتنوعة التي تقترحها الدول الأعضاء، مع الإشارة إلى المواضيع الأخرى التي ستُناقش في المستقبل وستُدخل عليها تحديثات باستمرار. وتُتاح القائمة على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/export/sites/www/ip-development/en/agenda/pdf/roster_of_topics.pdf

الموارد المتاحة على الإنترنت

يمكنك الاطلاع على ملحق اتفاقية برن المُعنون "أحكام خاصة بشأن البلدان النامية" عن طريق النقر على هذا الرابط: http://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/trtdocs_wo001.html

وقد أنشأت الويبو أيضاً موقعاً إلكترونياً كاملاً مُخصَّصاً لتقديم معلومات عن النفاذ إلى مصنفات حق المؤلف للأشخاص معاقي البصر، وعنوان الموقع هو www.visionip.org.

وكانت إحدى النتائج الأولى لهذه المبادرة تتمثل في دراسة عن حق المؤلف والملك العام http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=147012.

ويمكنك معرفة المزيد عن عمل الويبو المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية على الموقع التالي: http://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/millennium_goals/.

الفئة جيم "الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول"، يمكنك معرفة المزيد عن المشروع، إذا كنت ترغب في ذلك، على الموقع التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=156582

الوثائق ذات الصلة

التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة في إطار أجندة الويبو بشأن التنمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، http://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/recommendations.html

إذا كان لديك هاتف ذكي، فإليك بعض الموارد التي يمكنك النفاذ إليها في أثناء التنقل

وصف موجز لأجندة التنمية

مفاهيم خاطئة بشأن أجندة التنمية

مقابلة مع غلين مارتن لمناقشة أجندة التنمية ودور غلين مارتن في المشروع